

بقية اقطار الوطن العربي (باستثناء الاردن) ،
 وشرح الموقف المصري في العواصم العربية .
 وتهتل التحرك الاساسي على الصعيد الدولي بسفر
 اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الى موسكو ،
 واجتماعه مع وزير الخارجية السوفياتي اندريه
 غروميكو ، ورئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ليونيد
 بريجنيف بغية تبادل وجهات النظر مع السدولة
 الكبرى الحليفة .

ولقد ارتكزت الحملة السياسية المصرية على
 عدة محاور أهمها :

١ - ان الاتفاق عسكري بحت ، وبدون أية
 أبعاد سياسية .

٢ - ان انسحاب القوات الاسرائيلية من
 الضفتين الشرقية والغربية يحسن وضع الجيش
 المصري ويجعله أقدر على الحركة في المستقبل .

٣ - ان تحديد حجم القوات المصرية شرقي
 القناة بثمانى كاتيب مشاة (٧ - ٨ آلاف رجل) ،
 و ٣٠ دبابة ، و ٦ بطاريات مدفعية (٣٦ مدفعا) ،
 لا يؤثر على قدرة مصر الهجومية نظراً لأن بوسع
 الجيش المصري نقل القوات الى سيناء بسرعة عند
 اللزوم ، خاصة وان جميع المعابر ستبقى بيد مصر
 وتحت حماية شبكة المصارىخ أرض - جو .

٤ - ان فصل القوات على الجبهة المصرية
 سيمتبه فصل للقوات على الجبهة السورية . وان
 العودة الى جنيف مرهونة بفصل القوات على
 الجبهة السورية ، وحضور المؤتمر من قبل كافة
 الأطراف العربية المعنية ، بما في ذلك ممثلو
 الشعب الفلسطيني (أي منظمة التحرير بصفتها
 المعزل الوحيد للشعب الفلسطيني) .

٥ - ان مصر مصممة على رفض أي حل لا
 يضمن الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية
 المحتلة في حرب ١٩٦٧ ، ولا يؤمن حصول الشعب
 الفلسطيني على كامل حقوقه .

٦ - ان القاهرة مصممة على عدم الانفراد بحل
 سياسي ، وعلى عدم توقيع أي صلح منفرد مع
 العدو .

٧ - ان القوات المسلحة المصرية ستعود الى
 القتال اذا ماطلت اسرائيل في تنفيذ البند الخاص
 بالانسحاب ، وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وهاجم أصحاب فكرة البقاء على الضفة الغربية
 للقناة ، وقال بان هذا البقاء قد يحقق انتصاراً
 براثاً ، ولكنه سيؤدي الى حرب دائمة « لذلك
 كان لزاماً علينا ان نبحث عن حل آخر لا يعرض
 امن اسرائيل للخطر ، وينهي حالة الحرب ،
 وبشكل خطوة على طريق استقرار الموقف والتعايش ،
 ثم على طريق السلام . ويتجاوب اتفاق الفصل
 بين القوات مع كل هذه الشروط » (الاهرام
 ٧٤/١/٢٣) .

واذا انتقلنا من ردود الفعل المحلية الى ردود
 الفعل العالمية ، وجدنا ان عدداً من الدول وعلى
 رأسها الولايات المتحدة الاميركية «مرتاحة» جدا لما
 تم الاتفاق عليه ، على حين تربط الدول الأخرى -
 الأوروبية بصورة خاصة الاتفاق كحل « تقني -
 عسكري » مع الانسحاب الكامل وضمان حقوق
 الشعب الفلسطيني كمقدمة لحل سياسي دائم
 وعادل . ابا الاتحاد السوفياتي ، فهو يؤيد الاتفاق
 بتحفظ . ولقد أعلن على لسان وزير خارجيته اندريه
 غروميكو (٧٤/١/١٩) ان ازالة خطر تجدد
 الاشتباكات المسلحة في المنطقة لا يمكن ان يتم الا
 على اساس الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية
 من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وضمان حقوق
 الشعب العربي الفلسطيني . ويمكن اعتبار هذا
 التصريح امتداداً للموقف السوفياتي المعلن منذ
 حرب ١٩٦٧ ، وتأكيداً لموقف موسكو الذي لم يتبدل
 طوال ست سنوات ، والذي يتلخص بعدم الموافقة
 على أي حل يضمن اقل مما يقبل به العرب .

وسيط هذا الجو المحيط بالاتفاق ، بدأت القاهرة
 حركة سياسية نشطة لشرح وجهة نظرها داخلياً
 وخارجياً . وتمثلت الحركة الداخلية في مناقشات
 القيادات السياسية والشعبية في مصر على جميع
 المستويات . أما على الصعيد العربي ، فقد بدأ
 الرئيس أنور السادات جولته التي استغرقت من
 ١/١٨ الى ١/٢٢ ، وزار الرئيس السادات فيها
 السعودية وسورية والكويت والبحرين وقطر و ابو
 ظبي والجزائر والمغرب ، واجرى مباحثات مع
 الزعماء العرب شرح خلالها المفهوم المصري للاتفاق ،
 وأكد المبادئ التي تلتزم بها القاهرة في المرحلة
 التالية . وفي الوقت نفسه تحرك مبعوثو الرئيس
 السادات ، الدكتور محمد حسن الزيات ، والدكتور
 مراد غالب ، والدكتور حسن صبري الخولي ، لتغطية